مقدمة

أبعاد الأزمة بين السودان والمحكمة

◆◆◆

obeikandl.com

obeikandl.com

فور ظهور نتائج الانتخابات الرئاسية فى السودان فى إبريل ٢٠١٠ اتضح أن الولايات المتحدة تتجه إلى ابتزاز السودان عندما صرح المبعوث الأمريكى الخاص إلى السودان بأنه يأمل أن يؤدى نجاح الرئيس البشير إلى إجراء الاستفتاء فى موعده. وكانت الحركة الشعبية لتحرير السودان قد ربطت ربطاً مباشراً بين نجاح البشير وانفصال جنوب السودان عندما أكدت أن الحركة مستعدة لعدم فصل الجنوب إذا انسحب البشير من الانتخابات وهذا يظهر أن الحركة الشعبية تريد كحد أقصى حكم السودان أو فصل الجنوب. ولما تحدث البشير بصراحة اعتباراً من أوائل يوليو ٢٠١٠ عن حرصه على وحدة السودان وسعيه إلى إقناع الجنوبيين بالاستمرار فى السودان الموحد أصدرت المحكمة الجنائية الدولية قراراً بإضافة جريمة الإبادة الجماعية إلى التهم الموجهة إلى البشير وقد سبق لها أن أصدرت نفس القرار في فبراير ٢٠١٠ مما يلقى الضوء على دور المحكمة السياسى ومساهمتها فى تفتيت السودان.فقد بدأت المحكمة هذا الدور مع الرئيس البشير فى أوائل عام ٢٠٠٩ عندما أصدرت فى مارس حكماً بالتهم الموجهة إلى الرئيس البشير ولم تميز المحكمة بين قضية البشير باعتباره رئيس الدولة وبين قضية أحمد هارون باعتباره الوزير المسئول عن ملف دارفور. ولا شك أن ملابسات موقف المحكمة من البشير قد أثارت جدلاً حول مصداقية المحكمة فى العالم الثالث خصوصاً وأن القمة العربية فى الدوحة فى مارس ٢٠٠٩ والقمة العربية اللاتينية فى نفس الوقت والمكان ثم القمة الإسلامية قد أيدت البشير. فى هذا الكتاب يجد القارئ تحليلاً قانونياً لخطأ موقف المحكمة من البشير وخروج المدعى العام لويس أوكامبو على ما يقتضيه منصبه من رزانة والتزام.

فمنذ ١٤/ ٧/ ٢٠٠٨ تعرض السودان لأعلى طبقات المؤامرة التى نسجلها فى هذه الصفحات، منذ أن أعلن المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية أنه طلب من

المحكمة إصدار أمر بعتقال الرئيس البشير لمحاكمته عن عدد من الجرائم فى دارفور. والحق أن السودان يتعرض لمؤامرة سياسية، تتخذ في تنفيذها أدوات قانونية وهو الفصل الرابع فى العالم العربى، حيث تعرضت ليبيا في أوائل التسعينات بعد عقد ساخن من العداء الأمريكى بلغ أعلى حدود الحماقة بقصف طرابلس والعزل الليبي في أبريل ١٩٨٦. وفى عام ١٩٨٩ وقع حادث لوكيربى، لكن فى عام ١٩٩١ قرر القضاء الأمريكي أن يستجوب اثنين من الليبيين فى الحادث، ثم وجهت الدول الغربية الثلاث أمريكا وبريطانيا وفرنسا مذكرة مشتركة فى نوفمبر ١٩٩١ إلى ليبيا. كانت البداية هذا المخطط فسار المخطط مع أولى انحرفات مجلس الأمن، بينما لجأت ليبيا إلى محكمة العدل الدولية، وتمكنت المحكمة فى فبراير ١٩٩٨ أن تعيد القضية إلى ساحتها القضائية الحقيقية فى الوقت الذى وقعت ليبيا على تسوية مالية وقضائية وسياسية للقضية حتى تفلت من شباك التوريط الأمريكى. ثم بدأ الفصل الثانى في عام ٢٠٠٢ بالعراق وانتهى باحتلاله عام ٢٠٠٣، بعد أن تم تطويع مجلس الأمن فى الفصل الأول عام ١٩٩١ ثم فى الفصل الثانى عام ٢٠٠٣. أما سوريا ولبنان فقد بدأ المسلسل سياسيا باستخدام أدوات قانونية هى مجلس الأمن، ثم لجنة للتحقيق فى إغتيال الحريرى ومحكمة ذات طابع دولى إذا استمرت المعارضة السورية. ولا يزال التلويح مستمرًا فى الحالات الليبية والعراقية والسورية أوضحت واشنطن بجلاء أن كل هذه الماحكمات ذات الشكل القانونى أدوات للضغط لتطويع إرادة هذه الدول.

واليوم يتعرض السودان لذات المسلسل ولكن من مدخل دارفور، والجنوب حيث صعدت واشنطن الملف وجعلته فى صدارة الاهتمام الإعلامى واسياسى الدولى منذ عام ٢٠٠٣، وتصدر حمة بوش الانتخابية الثانية عام ٢٠٠٤، فى الوقت الذى بدأ مجلس الأمن يحتضن الملف بقرارات متعاقبة، ثم قرر المجلس عام ٢٠٠٥ أن يحيل

الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية، وكلاهما: المجلس والمحكمة أدوات لكسر إرادة السودان، الذى رفض قرار المجلس ١٧٠٦ لفرض الوصاية على السودان.

ظل الملف فى المحكمة منذ ٢٠٠٥، وفى عام ٢٠٠٧ أدان المدعى العام للمحكمة اثنين من المسؤولين السودانيين هما أحمد هارون وأحمد خوشيب وطلب تسليمهما للمحاكمة، فلما رفض الرئيس البشير لاعتبارات كثيرة صحيحة قرر المدعى العام تصعيد الحملة ليصدر أمر اعتقال الرئيس نفسه، وهذه قمة الحبكة فى هذه المسرحية. الجديد فى موضوع دارفور خلافاً للأمثلة الثلاثة السابقة هى أن المؤامرة تهدف إلى تفتيت السودان والسيطرة على مقدراته الاقتصادية الهائلة.ورغم أن إسرائيل طرف أساسى فى جميع المغامرات الأمريكية ضد الدول العربية إلا أن دورها فى دارفور كان أكثر وضوحاً، رغم أن عدداً محدوداً من الكتاب العرب لايرون أى دور لأمريكا وإسرائيل فى السودان، بل يرفضون فكرة المؤامرة من أساسها. وهذا الموقف يشبه موقف محكمة العدل الدولية فى حكمها عام ٢٠٠٧ الذى استصدرته البوسنة ضد جرائم الصرب، حيث أقر الحكم بوقوع جرائم الإبادة لكن المحكمة رفضت تحميل الصرب المسؤولية عنها، تماماً مثلما اعترفت محكمة مدينة لاهاى فى ١٠/ ٧/ ٢٠٠٨ بوقوع هذه الجرائم لكنها رفضت إخضاع القوات الهولندية الدولية للقانون، لأنها تتمتع بحصانة مزدوجة يمتنع بموجبها على القضاء الجنائى أن يراجع أعمالها.

هذا الكتاب يعالج المؤامرة السياسية على السودان من خلال أدواتها القانونية، ولابد من مواجهتها بالطريق القانونى أيضاً، رغم قناعتنا بأن الأدوات القانونية لا تعدو أن تكون ذريعة وطريقة لإضفاء الصفة القانونية الجادة على المزاعم السياسية. ولكننا سنعالج ذلك تحت عنوان أزمة العلاقة بين السودان والمحكمة الجنائية الدولية وسوف نركز على الجوانب القانونية لهذه الأزمة فضلاً عن إلقاء

الضوء على بعض جوانبها السياسية

وإنى إذ أسجل هذه الصفحات دفاعاً عن السودان ومصر والأمة العربية. فإننى أكمل ما بدأته فى الفصول الثلاثة السابقة، حيث عالجت قضية لوكيربى بالتفصيل فى كتابنا « الأمم المتحدة والعالم العربى » حيث تناول الفصل الأول أيضاً المأساة العراقية، وتابعت الموضوعين بعشرات من الأبحاث والمقالات والكتاب السنوى الذى أصدره بعنوان « حوليات القضايا العربية » ،ودروس فى القضايا الدولية المعاصرة. ثم أصدرت للعراق كتاب «مأساة العراق – البداية والنهاية»، وأصدرت للبنان كتاباً عام ٢٠٠٨ حول جذور الأزمة اللبنانية وتداعياتها الإقليمية، فضلاً عن كتابين عن مشكلة سوريا ولبنان، أحدهما حول المؤامرة القانونية على سوريا، والثانى حول سوريا ولبنان وانقلاب الشرعية الدولية، كما يصدر هذا العام كتاب الأبعاد القانونية للمؤامرة على سوريا .

لقد كان أملنا كبيراً فى أن يصبح مجلس الأمن بعد انتهاء الحرب الباردة ساحة للتوازن السياسى، كما كان أملنا بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية أن تكون ساحة للعدالة الجنائية، لكن يبدو أن العدل السياسى والجنائى سيظل من حظ الأقوياء المنتصرين، إنها عدالة الأقوياء المنتصرين، ولكننا سنظل نناضل حتى يعتدل الميزان. والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

د.عبدالله الأشعل

القاهرة – الزمالك

أغسطس ٢٠١٠